

# الحالة اللبنانية:

## استبقاء النظام واستنزاف الموارد

أعد جواد عدرة هذه الدراسة عن الفساد بعنوان الحالة اللبنانية: استبقاء النظام واستنزاف الموارد وتنتشر الشهرية هذه الدراسة على 6 حلقات

### الحلقة الأولى: أزمة الهوية ودور الزعماء

تعتبر مشكلة "الفساد" من أبرز القضايا والتحديات التي يواجهها لبنان في أيامنا الحالية. يرى بعض المراقبين أن الفساد ظاهرة جديدة، جاءت نتيجة للحرب الأهلية والنفوذ السوري، استبقتها الطبقة السياسية الفاسدة وغدتها. نحاول في مقالتنا هذه تبيان أن ما تم تعريفه بـ "الفساد" إنما هو نظام، أو حالة ذهنية تشكل جزءاً لا يتجزأ من السلوكيات الاجتماعية السائدة، نشأت (ربما) نتيجة لظروف قسرية. كما أننا سنستعرض أسباب هذه الحالة وأعراضها وكلفتها بشكل عام، وذلك بغية تسليط الضوء على هذه الظاهرة.

تطوّر هذا السلوك نتيجة لنظام عشائري طائفي، يكون الشيخ أو الزعيم فيه أقوى من العشيرة، والعشيرة أقوى من الطائفة، والطائفة أقوى من الدولة. لقد حال هذا النظام دون بناء دولة عصرية، إذ أنه يركز على التقاليد وسلطة الزعماء والأعيان يقومون بدور الوسيط بين الشعب والحكومة. يعمد اللاعبون الأساسيون في هذا النظام، في ظل غياب الدولة أو السلطة المركزية القوية، إلى حياكة التحالفات مع القوى الأجنبية بغية تحقيق مصالحهم الخاصة، مشرّعين بذلك الأبواب أمام التدخل الأجنبي، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع وزيادة العقبات الحائلة دون قيام الدولة. نحاول في مقالتنا أيضاً إظهار أن النظام اللبناني هو نظام مرن ومستدام، قادر على التكيف والمقاومة، باهظ الكلفة، إن على المستوى المالي أو البيئي أو البشري. لذا، فكل دعوة إلى الإصلاح والحكم الصالح، سواء جاءت من قبل منظمة الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو القوى الخارجية الأخرى وكذلك الداخلية، تصبح مجرد كلمات رنانة ما لم تقترن بمقاربة تصاعديّة، تنطلق من القاعدة، وتتناول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشأة هذه الظاهرة وضمنت استمراريتها.

لا بدّ من لمحة تاريخية من أجل فهم آليات النظام اللبناني وإثبات أن الفساد ليس عنصراً غريباً عن هذا النظام، إنما هو مكوّن جوهري، يدخل في صلب تركيبة النظام نفسها. وما يصحّ بالنسبة إلى لبنان ينطبق على المنطقة جملة إذ أنها شكلت المسرح المشترك للأحداث السياسية نفسها، بدءاً بالحكم العثماني، مروراً بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، ووصولاً إلى وعد بلفور. يصف ويليام م. تومسون مجتمع هذه المنطقة في كتابه *The Land and the Book* (الأرض والكتاب) بقوله:

"تعايش مختلف الأديان والطوائف، وتمارس معتقداتها المتضاربة جنباً إلى جنب؛ إلا أن الشعب ليس موحداً ضمن مجتمع متجانس، ولا تربط بين أفرادها مشاعر الأخوة. أعتقد أنه ما من بلد آخر في العالم يحوي هذا القدر من الشيع المتناقضة... لا يمكنهم قط تشكيل شعب موحد، أو ضمّ جهودهم لتحقيق أية غاية دينية أو سياسية، فمصيرهم هو إذن الضعف والعجز عن الحكم الذاتي والبقاء عرضة لغزوات القوى الأجنبية والقمع. هكذا كانوا في الماضي، وهكذا هم اليوم، وسيبقون على هذه الحال - شعب منقسم، مشردم ومقموع"<sup>(1)</sup>

لا شك أن تومسون محقّ بشكل عام في وصفه للانقسامات القائمة بين مختلف مجتمعات المنطقة، بما في ذلك لبنان. تمة مجموعات منقسمة مختلفة كرسست نفسها على أسس طائفية قبيل قيام دولة لبنان الحديث، واستمرت على هذا النحو حتى بعد إنشاء دولة لبنان الكبير في العام 1920، مما أدى إلى بروز أزمة هوية مزمنة. إن السلطة السياسية التي يتمتع بها رجال الدين والمؤسسات الدينية، وتحكمهم بالشؤون المدنية، ورفضهم لصدور قانون مدني، كلها عوامل ساهمت في شحن الأزمة واستفحالها من خلال تغذيتها النظام الطائفي، وتعزيز نفوذه وسيطرته لتشمل مختلف أوجه حياة اللبنانيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد كشفت نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته "الدولية للمعلومات" لمصلحة مركز الديمقراطية وحكم القانون في آب 2005 أن 34% من المستطلعين قد أجابوا أن انتماءهم الأول هو إلى وطنهم لبنان، في حين أجاب 37.3% أنهم ينتمون أولاً إلى طائفتهم، وتساوى الانتماء إلى لبنان والطائفة لدى 22.3% من العينة. لكن، وعند سؤالهم عن أولوية انتمائهم في حال حصول تضارب بين المصلحة الوطنية والمصلحة الطائفية، انخفضت نسبة المواطنين الذين ينتمون إلى لبنان أولاً إلى 27.2%، كما انخفضت نسبة الذين أجابوا بالانتماء إلى لبنان والطائفة بصورة متساوية إلى 17.6%. في المقابل، ارتفعت نسبة الانتماء إلى الطائفة أولاً لتصبح 48.8%<sup>(2)</sup>. فالمشكلة إذا هي في الانتماء وفي تكوين السلطة ورموزها وأدواتها.

## أرقام

64 مصرفاً، 34 مؤسسة مالية، 9 مؤسسات ووساطة مالية، 384 مؤسسة صيرفة، هذه هي أعداد المؤسسات المالية في لبنان في مطلع العام 2006، مع الإشارة إلى امتلاك المصارف لشبكة مؤلفة من 920 فرعاً.

920 ألفاً هو عدد الطلاب المسجلين في المدارس في لبنان في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي خلال العام الدراسي 2005-2006.

57,750 فرداً هو معدل الزيادة السكانية في لبنان سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية (2001-2005) إذ كان متوسط عدد الولادات 74,970 فرداً ومتوسط عدد الوفيات 17,221 فرداً.

8.2 ملايين م<sup>2</sup> هي مساحات البناء المرخص لها في العام 2005 مقارنة بنحو 9 ملايين م<sup>2</sup> في العام 2004. وتأتي محافظة جبل لبنان في المرتبة الأولى إذ بلغت المساحة المرخص لها فيها نحو 3.4 ملايين م<sup>2</sup>.

6,500 محام هو عدد المحامين المسجلين في نقابة محامي بيروت، أي 0.17% من عدد سكان لبنان. وفي مقارنة مع المحامين في العاصمة المصرية، يبلغ عدد هؤلاء نحو 200 ألف محام، أي 0.28% من عدد سكان مصر.



بنية البرج، ساحة الشهداء، الوسط التجاري  
تلفون: 961-1-983008/9 961-3-262376  
فاكس: 961-1-980630  
iimonthly@information-international.com  
www.information-international.com  
© جميع الحقوق محفوظة ولا يحق إعادة النشر  
مرخصة بموجب القرار رقم 2003/180

\* تجدر الإشارة إلى أن أوروبا كانت تشهد خلال هذه الفترة مشاكل طائفية مماثلة، مثل التمييز الذي كان ممارساً ضد اليهود، في حين أن هؤلاء كانوا يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من منطقة الأراضي المقدسة. لا يأتي تومسون على ذكر دور العوامل الخارجية.

(1) تومسون، 1858، ص: 168-169  
Thomson, W.M., 1858 *The land and the Book New York: Harper & Brothers*

(2) استطلاع الدولية للمعلومات الذي أجري في آب 2005 لمصلحة مركز الديمقراطية وحكم القانون